

ازدهار صادرات الصين

تتبدى ديناميتها فى التصدير فى انتقالها
الحاد إلى الإليكترونيات والآلات

مارى أميتى وكارولين فرويند

Mary Amity and Caroline Freund

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية قفزت صادرات الصين إلى أكثر من عشرة أمثال، متجاوزة الزيادة التى بلغت ثلاثة أمثال التجارة العالمية التى حدثت فى نفس الفترة. ونتيجة لذلك، تخطت الصين فى عام ٢٠٠٤ اليابان، باعتبارها ثالث أكبر مصدر فى العالم، فقط بعد ألمانيا والولايات المتحدة. وليس غريبا أن يجذب هذا النمو انتباه الإعلام والدوائر الأكاديمية وصناع السياسة. ويمكن للنظرة الثاقبة إلى القوى المحركة وراء هذا النمو، أن تساعد فى التعرف على أفضل الطرق التى تستطيع بها الصين وبلدان أخرى الاستفادة من هذا. وعلاوة على ذلك، قد تجد البلدان التى ترغب فى محاكاة نجاح الصين دروسا تستحق التكرار.

كيف حققت الصين هذا النمو فى الصادرات الذى يعتبر ظاهرة؟ تبرر دراسات أخيرة إتقان صادراتها، وتنوع خليط منتجاتها، والنمو فى مجموعات متنوعة جديدة. والإتقان يمكن أن يكون مهما إذا حققت هذه المنتجات نموا أكبر فى إنتاجيتها. والتنوع يمكن أن يساعد النمو بتقليل تأثير الصدمات على قطاعات معينة وتيسير اكتشاف فرص جديدة للتصدير. وقد يسمح تصدير منتجات جديدة للصادرات بأن تنمو بسرعة بضغط أقل لتخفيض سعرها.

ولكى نفهم هذه الآليات بشكل أفضل، اضطلعنا بدراسة منذ فترة قريبة تحلل نمو الصادرات بطرق عديدة جديدة. وتشير نتائج دراستنا إلى أنه رغم التحول المثير (بعيد عن الزراعة والملابس والمنسوجات إلى الإليكترونيات والآلات) فإن الهيكل الكلى لصادرات الصين أصبح أكثر تخصصا وليس أكثر تنوعا. ويعود



ارتفعت حصة الأجهزة الكهربائية الموجهة للمستهلكين فى صادرات الصين منذ عام ١٩٩٢.

الفضل فى إتقان الصين لجودة صادراتها بدرجة كبيرة إلى تجارة التجهيز أى ممارسة تجميع المدخلات الوسيطة المعفية من الجمارك.

إعادة التوزيع عبر القطاعات

كخطوة أولى، تقارن صورة سريعة لقطاع التصدير فى الصين فى عام ١٩٩٢ بصورة لعام ٢٠٠٥ بفحص الكيفية التى تغير بها تكوين صادراتها. نجد أن هذا القطاع قد مر بتحول مثير منذ عام ١٩٩٢. فقد حدث تراجع كبير فى حصة الزراعة والصناعات الخفيفة مثل المنسوجات والملابس مع نمو حصة الصناعات التحويلية الثقيلة، مثل الإليكترونيات الاستهلاكية والأجهزة وأجهزة الكمبيوتر. وبمزيد من التجزئة، نلقى نظرة على التغيرات فى داخل قطاع الصناعة التحويلية. ونبحث بشكل خاص كيف تم تصحيح حصص التجارة فى كل القطاعات الكبرى، التى تشكل معا ٧٠ فى المائة من صادرات الصين من



الإنتاج الأجنبية أو المحلية. وبمقارنة التغيير في محتوى المهارة في المدخلات الصناعية المستوردة من أجل تجارة التجهيز في التغيير في محتوى المهارة في المدخلات المستوردة للتجارة التي لا تعمل في التجهيز، وجدنا زيادة أكبر كثيرا في محتوى المهارة في الواردات المجهزة. وتعني النتائج ضمنا أن الزيادة في محتوى المهارة في صادرات الصين ربما ترجع للزيادة في محتوى المهارة في المدخلات المستوردة الداخلة في صلب هذه الصادرات.

صادرات تصبح أكثر تخصصا

في السنوات الأخيرة بدأت حكومات عديدة في تعزيز هيكل للصادرات أكثر تنوعا بأمل تعويض الصدمات السلبية المحتملة في قطاعات رئيسية. وهذا الأسلوب يستند إلى تفكير اقتصاديين مثل هاو زمان ورودريك (٢٠٠٣)، اللذين يحاجان بأنه في المرحلة المبكرة من التنمية قد يساعد المزيد من تنظيم مشروعات الأعمال وأيضا التنوع الأكبر المحتمل، المنتجين على التعرف على منتجات جديدة

الصناعة التحويلية. فنجد أن هناك انتقالا ملحوظا من المنسوجات والملابس والأحذية واللعب إلى أجهزة المكاتب والآلات الكهربائية وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية (انظر الشكل ١)

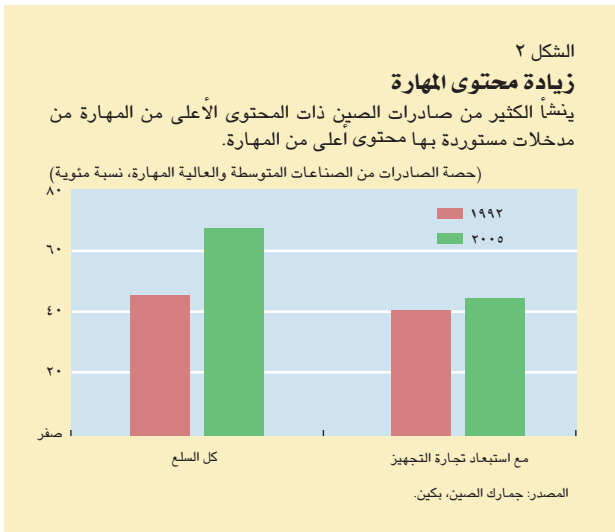
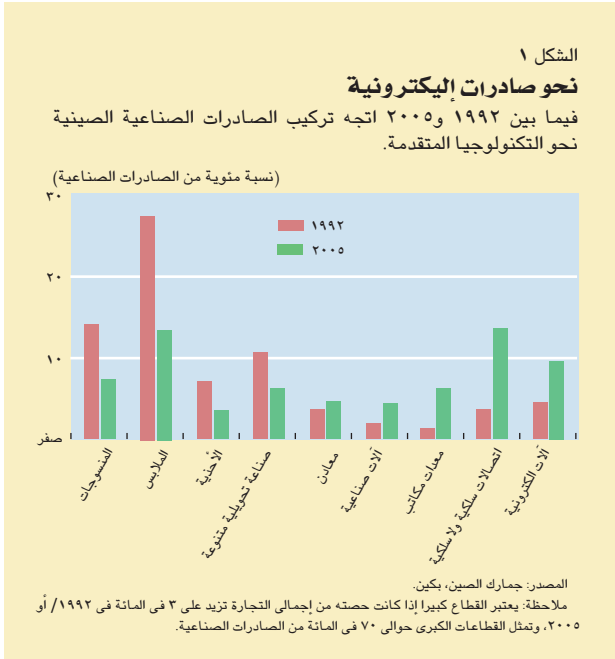
أحسن اتقاننا

هل يعنى هذا الانتقال إلى الإلكترونيات ومعدات الاتصالات اللاسلكية إن صادرات الصين الصناعية قد أصبحت أكثر تركيزا على المهارة؟ على مدى السنوات القليلة الماضية أبرزت دراسات عديدة (رودريك ٢٠٠٦، وسكوت، ٢٠٠٦) الإلتقان المدهش في صادرات الصين، مما يبين أنها تميل لأن تبدو أكثر تماثلا مع صادرات البلدان الصناعية بدرجة أكبر من المتوقع في ضوء مستوى الدخل في الصين. إن إتقان صادرات الصين مجتمعا مع النمو القوي لدخل البلاد يدفع رودريك لاستنتاج أن ما يصدره بلد ما مهم بالنسبة لنموه في المستقبل. والفكرة هي أن إنتاج سلع عالية الإنتاجية له فوائد أعظم للنمو عن إنتاج سلع أخرى - فرقائك الكمبيوتر أفضل من فرقائك البطاطس.

ولمعرفة ما إذا كان محتوى المهارة في نمو صادرات الصين قد تزايد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ننظر في حصة منتجات التصدير التي تتراوح المهارة فيها من المتوسطة إلى المرتفعة - والتي تعرف بأنها منتجات يعلو ترتيبها على العشرين في المائة الأدنى من حيث كثافة المهارة. ونظرا لأن بيانات مستوى المهارة في الصناعة الصينية غير متاحة، فقد بنينا ترتيب كثافة المهارة على معلومات من إندونيسيا - وهي بلد من بلدان السوق الناهضة من المحتمل أن تكون لديه تكنولوجيات مماثلة. (استخدمنا أيضا بيانات من الولايات المتحدة عن ترتيب المهارة وكانت النتائج متماثلة تقريبا). وقد وجدنا أن ٤٥ في المائة من الصادرات في عام ١٩٩٢ كانت من المنتجات التي تتراوح فيها المهارة المتوسطة المرتفعة، ولكن بحلول عام ٢٠٠٥، ارتفعت حصة الصادرات من هذه الصناعات إلى ٦٨ في المائة (انظر الشكل البياني ٢، الأعمدة اليسرى).

ولكن نظرا للحصة الكبيرة لتجارة التجهيز التجميعية في الصين، فإن الزيادة في محتوى المهارة في صادرات الصين يمكن أن تعزى لاستيراد الصين مدخلات بسيطة بها محتوى أعلى من المهارة ثم تقوم بتجميعها للتصدير. والحقيقة، أننا عندما نستبعد تجارة التجهيز التجميعية (انظر الشكل ٢، الأعمدة على اليمين) تصبح الحصة المتزايدة من التجارة في صناعات المهارات المتوسطة والعالية أقل كثيرا. بل إن هذه النتيجة تغدو أقوى في مستويات المهارات الأعلى، حيث تمثل تجارة التجهيز التجميعية كل الزيادة في حصة التجارة في الصناعات عالية المهارة.

وقد بحثنا أيضا التغييرات في نمط المدخلات المستوردة في الصين لنرى ما إذا كان محتوى المهارة المتزايدة في صادرات التجهيز يأتي من مرحلة



في ١٩٩٢. فعلى سبيل المثال، يمثل العشر العاشر أعلى ١٠ في المائة من فئات المنتجات، إذا ما رتبنا المنتجات تبعا لقيمتها. وبين انخفاض حصة العشر الأعلى أنه كانت هناك إعادة تخصيص كبيرة الحجم في التجارة، ولكن لم تكن الخمسين في المائة الأدنى من المنتجات هي كسبت. إن أكثر من ٨٠ في المائة من الانخفاض في حصة التجارة للعشر الأعلى كان السبب فيه هو الزيادة في حصة التجارة للأربعة الأعشار التي تلي القمة مباشرة (انظر الشكل ٣، اللوحة السفلى). وباختصار، تعنى النتائج ضمنا أنه كان هناك إعادة توجيه كبيرة في الصادرات إلى المنتجات التي كانت في العشرين في المائة الدنيا حسب القيمة ولكن كان ذلك في المستوى المتوسط إلى المرتفع حسب مرتبة المنتج.

وأجرينا أيضا تحليلا أكثر تفصيلا باستخدام بيانات قوائم الرسوم الجمركية من الولايات المتحدة، وهي أكثر تفصيلا، وتحتوي على أكثر من ١٦ ألف مدونة للمنتجات. وتبين النتائج التي توصلنا إليها أن أغلبية النمو - على الأقل ٨٠ في المائة منه - نشأت من منتجات قائمة. وهذا يعنى ضمنا أن التوسع في الصادرات حركته سلع كانت تصدر بالفعل في عام ١٩٩٢.

تراجع أسعار الصادرات

مع زيادة الصين لعرضها من السلع في الأسواق العالمية، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى ضغط لتخفيض الأسعار العالمية لهذه السلع وبذلك يؤدي إلى تدهور في معدل التبادل التجاري للصين.

لهم فيها ميزة تنافسية عالمية والتوسع فيها. وبالمثل، يرى إميز و واكزيارح (٢٠٠٣) أن التنوع الأكبر للإنتاج قد سار جنبا إلى جنب مع ارتفاع الدخل من مستويات منخفضة، بما يوحي بأن ذلك قد يكون مرحلة مهمة في النمو. ولكن النظرية التقليدية تبرز تعزيز التخصص باعتباره الطريق للاستفادة من التجارة، فإن كان كل بلد يصدر سلع له فيها ميزة نسبية في التكلفة، فإن الناتج العالمي والرفاه العالمي سيرتفعان.

ولمعرفة إذا ما كانت الصين قد تحركت في اتجاه مزيد من التخصص أو التنوع سننظر في توزيع الصادرات على مر الزمن. وقد وجدنا أنه على الرغم من الزيادة في إجمالي عدد المنتجات المصدرة من الصين، فإن درجة التخصص قد زادت بشكل طفيف. وهذه الزيادة ملحوظة بشكل خاص في المنتجات عالية المرتبة. إذ تمثل أعلى عشرة منتجات للتصدير الآن ما يقرب من ٢٥ في المائة من قيمة الصادرات، بينما كانت أعلى عشرة صادرات تمثل في عام ١٩٩٢ مجرد ١٠ في المائة من قيمة الصادرات. وبالمثل، فإن أعلى مائة منتج تمثل ٥٤ في المائة من التجارة مقابل ٤٥ في المائة في ١٩٩٢. وتعنى هذه النتائج ضمنا، أن المزيد من التخصص، دون سواه، هو الذي أسهم في نمو الصادرات، وهو ما يتسق مع أعمال أخيرة لـ دى جيوفاني وليفتشينكو (٢٠٠٧)، التي تجد أن زيادة التجارة تصطب بالتخصص في مقطع مستعرض كبير من البلاد.

محاياة المنتجات القائمة

هل تصدر الصين منتجات جديدة؟ تبين أبحاث أخيرة وجود ارتباط قوى بين عدد المنتجات المصدرة ومستويات الدخل في البيانات المستمدة عبر البلدان (هاملز وكليناو، ٢٠٠٥). وتوحي الشواهد بأن نمو الدخل يؤدي إلى استحداث نوعيات جديدة من السلع. ويتفق هذا مع نظرية التجارة الجديدة التي تبين أن عدد السلع المنتجة في اقتصاد ما يزيد مع زيادة حجم الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو في نوعيات المنتجات الجديدة مفيد للمصدرين لأنه من المرجح أن يعوض بعض الضغوط لخفض أسعار التصدير بسبب زيادة عرض السلع في العالم، وعلى العكس من ذلك، فإن النظرية التقليدية لا تسمح سوى بتوسع الصادرات القائمة عندما يتوسع الدخل.

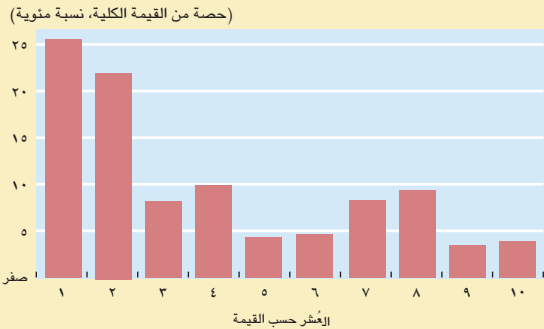
وللتعرف على أهمية المنتجات الجديدة، نحلل نمو صادرات الصين في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥ باستخدام المدونات الدولية للمنتجات، وهي أكثر مستوى مفصل للتجزئة التي يمكن مقارنتها على مر الزمن. ونظرا لأن هذه المعلومات إجمالية بأكثر مما ينبغي للسماح بالتعرف على منتجات جديدة تماما - فبحلول عام ١٩٩٢ كانت الصين تصدر أكثر من ٩٠ في المائة من هذه النوعيات - فإننا نقسم الصادرات إلى أعشار على أساس قيمتها في ١٩٩٢ وتحسب حصتها من الصادرات في ٢٠٠٥ (كما في كيهوى ورهل ٢٠٠٣). وإذا كان نمو الصادرات قد ارتفع أساسا بسبب نوعيات المنتجات الجديدة، فيجب أن يكون هناك نمو سريع في الأعشار الدنيا، التي كانت التجارة فيها لا شأن لها في ١٩٩٢. وتكشف البيانات عن أن الفئات التي تمثل أدنى ٢٠ في المائة من التجارة من حيث القيمة قد زادت على الضعف في ١٥ عاما، بينما انكسحت الفئات في الأعشار الأخرى أو ظلت كما هي (انظر الشكل ٣، اللوحة العليا).

ويتمثل شاغل أساسي في استخدام هذا النوع من الحساب لتقييم أهمية نوعيات التصدير الجديدة في أن الصادرات تميل لأن تكون شديدة الانحراف - فأصغر عشرين يمثلان الأغلبية العظمى لفئات المنتجات، وبذلك فمن الطبيعي توقع أن يبدي هذان العشران نموا مرتفعا. ولهذا السبب، فنحن نقيم إعادة التخصيص بتفصيل أكبر بتقسيم الصادرات إلى أعشار تبعا لعدد فئات التجارة

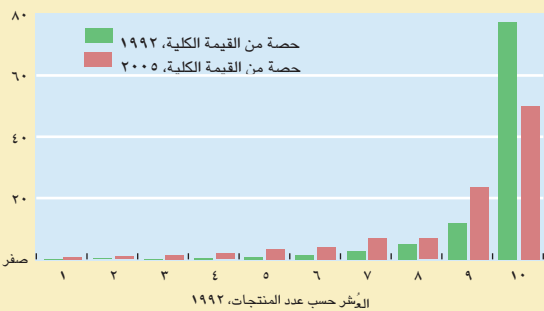
الشكل ٣

النمو في السلع الجديدة

تظهر السلع في العشرين في المائة الأدنى من التجارة أكبر نمو لها...



... ولكن إعادة تنظيم الصادرات أثناء التوسع حدث أساسا في المنتجات ذات الترتيب المتوسط والأعلى



المصدر: جمارك الصين، بكين.

ملاحظة: تتضمن البيانات ذات الستة الأرقام، أكثر من ٥٠٠٠ مدونة للمنتجات.

ونظرا لأننا وجدنا أن أغلب نمو صادرات الصين يأتي من السلع القائمة بالفعل، فمن المرجح بوجه خاص أن يكون هذا موضع خلاف. والتمييز بين المنتجات يمكن أن يقلل من آثار الأسعار إن لم تكن المنتجات الجديدة بديلا جيدا للسلع القائمة.

وإذا ما أخذنا المجموعة الفرعية من السلع التي صدرتها الصين للولايات المتحدة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥ (والتي توجد بيانات موثوق بها عن أسعارها)، فإننا نستطيع أن نضع مؤشرا لمتوسط أسعار التصدير باعتباره مبلغا مرجحا لمعدلات نمو أسعار مختلف المنتجات، حيث تكون الأوزان هي حصة المنتجات من القيمة الكلية. ونجد أن مؤشرات سعر التصدير للصين في نفس هذه الفترة هو ٠.٨٧، مما يشير إلى انخفاض بمقدار ١٣ في المائة في الدولار الأمريكي الحالي.

«إن تكلفة افتتاح مشروع أعمال في الصين تعادل ٩,٣ في المائة من متوسط دخل الفرد، بالمقارنة بأكثر من ٤٠ في المائة في المتوسط في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والمحيط الهادئ».

وعلى العكس من ذلك، فإن مؤشر سعر التصدير لنفس هذه المنتجات من بقية أنحاء العالم إلى الولايات المتحدة هو ١,٠٦، مما يشير إلى زيادة تبلغ ٦ في المائة في الأسعار. وهكذا يبدو أن نمو الصادرات السريع ارتبط بانخفاض في أسعار صادرات الصين في نفس الفترة.

ويتسق انخفاض أسعار التصدير في الصين مع الآثار السلبية على معدل التبادل التجاري، مع انخفاض أسعار التصدير بسبب زيادة الصادرات. بيد أنه يمكن إرجاعه أيضا إلى تحسن الإنتاجية في الصين، وتراجع هوامش الربحية، أو تحركات سعر الصرف. وهذا موضوع مهم لأبحاث قادمة.

المضى قدما

بتحليل نمو صادرات الصين المذهل الذي زاد على ٥٠٠ في المائة منذ عام ١٩٩٢، استطعنا استخلاص عدد من النتائج، التي قد يساعد بعضها في إرشاد صناع السياسة.

أولا، إن التغيير المثير في هيكل صادرات الصين على مدى الخمس عشرة سنة الماضية يعني ضمنا أن مناخ الأعمال فيها مرن نسبيا. مما يمكنها من الحركة دخولا وخروجاً في مختلف القطاعات. ومن حيث مرونة التوظيف، تقع الصين تقريبا في مرتبة مساوية لشرق آسيا والمحيط الهادئ وأعلى كثيرا من المتوسط في مناطق أخرى، بما في ذلك تلك التي تضم بلدانا صناعية. طبقا لمؤشرات «إدارة الأعمال» للبنك الدولي لعام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة افتتاح مشروع أعمال في الصين تعادل ٩,٣ في المائة من متوسط دخل الفرد، بالمقارنة بأكثر من ٤٠ في المائة في المتوسط في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والمحيط الهادئ. وعلى ضوء هذه التجربة، فإن الدرس الذي يجب أن تتعلمه البلدان التي ترغب في اتباع خطى الصين هو أنه لا بد من السماح لقطاع التصدير بأن يتغير وهو ينمو.

ثانيا، تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى قطاعا للتصدير يستفيد من عرض العمال الضخم في الصين ومن زيادة تجزؤ الإنتاج عبر البلدان في الوقت الحالي وخاصة في آسيا. وقد مكن القدر المتزايد من تجارة التجهيز الصين من تصدير منتجات تزداد إتقاناً بتجميع مدخلات مستوردة عالية النوعية ومعفاة من الجمارك. ومن خلال هذه العملية، زادت صادرات سلع عديدة بشكل مثير، مما أدى لتعزيز التخصص. وهذه قصة تقليدية تتسق مع التوصية التقليدية للسياسة. فمن المرجح أن يساعد تحقيق تكاليف التجارة، والحوافز الجمركية وغير الجمركية، وضبط الأسعار من الموارد على الاتجاه نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية لها. والحقيقة، أن متوسط الرسوم الجمركية الصيني قد انخفض من نحو ٤٥ في المائة في ١٩٩٢ إلى ١٠ في المائة في الوقت الحالي، الأمر الذي لا ريب في أنه يسر هذا التحول.

ثالثا، يعني اكتشافنا أن نمو الصادرات السريع في الصين صاحبه انخفاض أسعار التصدير ضمنا أن المستهلكين في كل أنحاء العالم قد استفادوا من الأسعار المنخفضة. وبينما ظل نمو صادرات ودخل الصين قويا في السنوات الأخيرة، فإن نمو الصادرات، يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تخفيض الأسعار، مما يجعل أرباح المصدرين تعاني في نهاية الأمر. وبالمضي قدما للأمام، قد يجد المصدرون حوافز لتعويض النقص في أسعار الصادرات بالتوسع في منتجات جديدة وتحسين منتجاتهم عن منتجات المنافسين.

مارى أسيتي خبيرة اقتصادية أقدم في بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة، وكارولين فرونيدي خبيرة اقتصادية أقدم في دائرة الأبحاث في صندوق النقد الدولي. ووجهات النظر المعبر عنها في هذا المقال خاصة بهما ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك أو نظام الاحتياطي الفيدرالي. ■

المراجع:

Amiti, Mary, and Caroline Freund, 2007, "An Anatomy of China's Export Growth," forthcoming in China's Growing Role in World Trade, ed. by Robert Feenstra and Shang-Jin Wei (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Di Giovanni, Julian, and Andrei Levchenko, 2007, "Trade Openness and Volatility" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).

Hausmann, Ricardo, and Dani Rodrik, 2003, "Economic Development as Self-Discovery," Journal of Development Economics, Vol. 72 (December), pp. 603-33.

Hummels, David, and Peter Klenow, 2005, "The Variety and Quality of a Nation's Exports," American Economic Review, Vol. 95 (June), pp. 704-23.

Imbs, Jean, and Romain Wacziarg, 2003, "Stages of Diversification," American Economic Review, Vol. 93 (March), pp. 63-86.

Kehoe, Timothy, and Kim Ruhl, 2003, "How Important Is the New Goods Margin in International Trade?" Research Department Staff Report No. 324 (Minneapolis: Federal Reserve Bank of Minnesota).

Rodrik, Dani, 2006, "What's So Special about China's Exports?" NBER Working Paper No. 11947 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Schott, Peter, 2006, "The Relative Sophistication of Chinese Exports," NBER Working Paper No. 12173 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).